

Distr.: General
10 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنود 34 و 70 و 71 و 72 و 114 و 135 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب
وما يتصل بذلك من تعصب
حق الشعوب في تقرير المصير
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب
والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة 9 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الجهود الدؤوبة التي تبذلها أذربيجان في سياق إنكارها استخدام المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، على نحو ما تحققت منه وأكدته روايات دولية عدة، ومحاولاتها فبركة ادعاءات مضادة ضمن حملة مثيرة للسخرية ضد جمهورية أرمينيا، والمواطنين الأرمينيين، والأرمن.

ومن أحد المظاهر الجلية لهذه الجهود منشورٌ بعنوان "تقرير عن استخدام جمهورية أرمينيا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في عدوانها الأخير على جمهورية أذربيجان"، أرفقت نسخة منه في الرسالة المؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان (-A/75/625) [\(S/2020/1161\)](#).



وتورد النسخة المطولة لما يسمى "التقرير"، الذي أتاحتها أذربيجان عبر الإنترنت⁽¹⁾ وجرى تداوله عبر حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي⁽²⁾، بيانات خادعة ووقحة لا تستند إلى أي دليل ذي مصداقية. وعلاوة على ذلك، فإنه يكشف معلومات شخصية، مثل الاسم الكامل، ومكان الإقامة، وتاريخ الميلاد، وأرقام الهواتف، وعنوان البريد الإلكتروني، لمعظم الأفراد الذين وصفوا عشوائياً بأنهم "مرتزقة أجنبية" و "مقاتلون إرهابيون أجنبي" يُزعم أن "أرمينيا جندتهم". لا بل أدرجت كذلك صور لبعض الأفراد. إن التلاعب المزور لأذربيجان بالحقائق السائدة على الأرض في المحافل الدولية ليس سوى محاولة متهورة للإمعان في التشهير بغرض تحويل انتباه المجتمع الدولي عن أعمالها المتهورة وغير القانونية في المنطقة.

ومن الواضح أن "التقرير" هو محاولة أخرى لطمس الحقائق المعروفة على نطاق واسع التي أكدتها مجموعة كبيرة من الأدلة التي جرى التحقق منها دولياً في ما يتعلق باستخدام أذربيجان للمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين جرى تجنيدهم ونقلهم إلى أرتساخ (ناغورنو - كاراباخ) بمساعدة مباشرة من تركيا⁽³⁾.

وحتى القيام باستعراض سريع لهذا المنشور الكاذب وغير المثبت والمخادع بشكل متعمد يبين أنه أعجز من أن يصمد أمام أبسط شكل من أشكال التدقيق.

وكمسألة مبدئية، ما من دليل يدعم ادعاء أذربيجان بأن أرمينيا قد جندت مرتزقة. ومع أن "التقرير" يستشهد بالاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، فإنه لا يقدم أي وقائع تفي بأي من تعاريف "المرتزقة" المنصوص عليها بموجب المادة 1 من الاتفاقية. ومن المثير للسخرية أن "التقرير"، في معرض إشارته إلى أن أرمينيا تجند مواطنين سوريين ولبنانيين، يورد مصادر لدعم حجته تقدم في الواقع دليلاً على أن أذربيجان وتركيا هما اللتان تجندان و/أو تستخدمان مواطنين سوريين كمرتزقة ضد أرمينيا.

وفي الواقع، لا يورد "التقرير" مصدراً واحداً مستقلاً ذا مصداقية يدعم ادعاءات أذربيجان. ومعظم المراجع الواردة في "التقرير" هي إما من مصدر أذري أو تركي، وبالكاد يمكن تاليا اعتبارها موضوعية أو ذات مصداقية. إن ما ندر من المصادر غير الأذرية وغير التركية المشار إليها في "التقرير" إما تعتمد هي نفسها على مصادر أذرية أو تركية، أو لا تقدم على الإطلاق أية حجة داعمة لتأكيدات أذربيجان. وتجدر الإشارة إلى أن "التقرير" يفتقر إلى روايات مستقلة ومباشرة وذات مصداقية ويعتمد إلى حد كبير على معلومات متناقضة (صادرة هي نفسها عن أذربيجان أو تركيا). وفي ما يتعلق بالبيانات المستحصل عليها من "مصادر استخباراتية" مزعومة، فإن "التقرير" يكتفي بتقديم قائمة مجهولة المصدر بأسماء الأفراد الذين

(1) انظر <https://geneva.mfa.gov.az/files/shares/Report%20on%20the%20use%20of%20Foreign%20Terrotist%20Fighters%20by%20Armenia.pdf>

(2) انظر <https://twitter.com/azmissiongeneva/status/1328363625766064129>؛ www.facebook.com/azmi؛ https://www.facebook.com/azmissiongeneva/posts/1424961781043082?__tn__=-R

(3) انظر الرسائل الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة المؤرخة 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/489-S/2020/974 و A/75/491-S/2020/976)؛ و 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/501-S/2020/988)؛ و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/524-S/2020/1028)؛ و 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020 (A/75/544-S/2020/1035)؛ و 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 (A/75/644-S/2020/1191).

يصفهم "التقرير" بأنهم مقاتلون إرهابيون أجنب من دون أن يذكر أي معلومات استخبارية أو بيانات فعلية أو أن يورد أي عمل محدد أو أعمال إرهابية قام بها أولئك الأفراد.

ورغم الادعاء بأن "الأدلة المستحصل عليها قبل الأعمال العدائية وأثناءها لا تترك مجالاً للشك في ما يتعلق بقيام أرمينيا بتجنيد منظم للمرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب وينقلهم إلى منطقة النزاع تمهيدا لاستخدامهم في المعارك ضد أذربيجان وسكانها المدنيين"، فإن "التقرير" لا يورد دليلاً واضحاً، ناهيك عن كونه ذا مصداقية، على قيام الحكومة الأرمينية بهذا النشاط. بل إن ما يسمى "التقرير" مليء بادعاءات لا أساس لها تتحدث عن "إرهاب" أرميني وعن تجنيد مزعوم للإرهابيين يفتقر إلى أي دليل.

ومن الواضح أن "التقرير" أعد ونشر رداً على الكمّ الهائل من الأدلة الموثقة جيداً والموثوق بها وعلى التقارير المستقلة التي تثبت قيام أذربيجان وتركيا بتجنيد المرتزقة و/أو استخدامهم. وفي مواجهة الأدلة المتزايدة، التي ذكرها أيضاً فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة⁽⁴⁾، فإن هذا المنشور الصادر عن أذربيجان ليس سوى جهد يائس لصرف الانتباه عن استخدامها للإرهابيين والمرتزقة من سوريا وإدخالهم إلى منطقة النزاع في ناغورنو - كاراباخ. وتجدر الإشارة إلى أن "التقرير" لا يهدف فقط إلى تضليل المجتمع الدولي، بل إنه يعرض أيضاً للخطر مئات المواطنين من 23 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الذين وُصفوا عشوائياً بأنهم "مرتزقة أجنب" و "مقاتلون إرهابيون".

إن نشر الادعاءات الملفقة الواردة في "تقرير" أذربيجان الواهي الحجة، في جميع نسخها المتاحة، فضلاً عن كشف معلومات شخصية عن أفراد صُنّفوا عشوائياً بأنهم "إرهابيون" أو "مرتزقة" في منشور تشهيري يفتقر إلى أي دليل، يشكلان مصدراً للقلق البالغ يجب ألا تتهاون إزاءه هيئات الأمم المتحدة المختصة.

وفي جو أصبح فيه الأرمن في جميع أنحاء العالم هدفاً لجرائم الكراهية بسبب الاستخدام المتكرر من دون عقاب للغة التحريضية من جانب السلطات الأذرية والتركية، يجب الاعتراف بهذه المنشورات غير المسؤولة على حقيقتها: إنها دعوة واضحة إلى المضايقة والتسلط وحتى إلى العنف العرقي. وكما أوضح في رسالتي المؤرخة 30 تموز/يوليه 2020 (A/74/981)، فإن أمثلة التحريض على الكراهية العرقية، التي تقودها وتشجعها سلطات الدول، تمثل مؤشراً هاماً على خطر ارتكاب جرائم فظيعة، الأمر الذي يستدعي تحديدها بشكل فعال والتصدي لها بشكل مناسب على كل المستويات.

أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 70 و 71 و 72 و 114 و 135 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان

سفير

الممثل الدائم

(4) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Mercenaries in and around the Nagorno-Karabakh conflict zone must be withdrawn – UN experts", 11 November 2020. متاح عبر الرابط www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26494&LangID=E